الفصل الثامن عشر

ما نُفّذ وما لم يُنفذ من بيان ١١ آذار

أصدر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بياناً حول تطورات الوضع السياسي بتاريخ ١٣ آذار ١٩٧٤. نثبته نصاً:

بيان من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني حول تطورات الوضع السياسي الراهن في البلاد

تمثل الحركة الوطنية الكردية بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبرئاسة البارزاني واحدة من أوسع الحركات الجماهيرية في الشرق الأوسط وتؤلف جزءً أصيلاً ومتمماً لحركة الشعب العراقي الوطنية والتقدمية وهي تمثل كذلك مطامح شعب ينشد تحقيق وجوده القومي في عصر تحرر الشعوب ونيلها حقوقها القومية والديمقراطية.

وقد نبعت القيادة الباسلة لثورتنا المعاصرة من أعماق الشعب الكردي نفسه ومن صميم حاجاته، وهي حصيلة مايقرب من نصف قرن متواصلة أو تزيد من الكفاح الثوري المسلح والنضال السياسي السلمي، وكان ظهورها إستجابة لضرورات موضوعية تفاعلت داخل المجتمع الكردي وتكونت لديها الوسائل السياسية والدفاعية الكفيلة بتحقيق أهدافها بين الجماهير.

ولم تكن ثورة شعبنا الكردي مجرد حركة حزب، وإنما كانت تمثل مطامح القومية الكردية بأسرها وإنّ تأثيرها لاينحصر في إطار كردستان العراق وحسب، بل يتعداه الى شعبنا الكردي في كلّ مكان، وإنّ الثورة الكردية في العراق تمثل حركة الشعب الكرديّ كلّه، وهي حركة وطنية لاتختلف عن الحركات الوطنية للشعوب الأخرى في شيء وهي

جزء لاينفصم من قوى الثورة العالمية.

وبالرغم من الظروف الصعبة التي عانتها هذه الحركة والمحاولات التي بُذلت للتأثير عليها، فإنها حافظت على نقائها وخطها المنسجم مع مطامح الشعب الكردي وأماني الشعب العراقي الوطنية والقومية، وظلت تتصرف كفصيلة صِدامية من فصائل الشعب العراقي وحركتها الوطنية وصانت خطها المبدئي في توطيد علاقاتها مع حركة التحرر العربي وعززت صلاتها مع حركة التحرر العالمية.

وقد أعلنت ثورتنا الوطنية الكردية في أكثر من مناسبة، أن شعبنا الكردي يعاني من ظروف متنوعة وأشكالٍ شتّى من الإضطهاد والقهر، وإننا في العراق نحتاج الى أن تكون بيننا وبين الشعب العربي علاقات أخوة وصداقة لاتشوبها شوائب التكتيكات السياسية اليومية ومحاولات القهر والصهر والدمج العنصرية البشعة، وإننا بحاجة الى الإلتزام والإعتراف المتبادل بيننا وبين الشعب العربي بكل ما للطرفين من حقوق وواجبات كما نتطلع الى دعم الشعب العربي الشقيق لضمان تحقيق النمو والتطور المتكافيء المنشود لشعبنا الكردي وعلى جميع المستويات، لقد كان شعبنا في ثورة دائمة، قدّم خلالها الآلاف من الشهداء والتضحيات الغالية ومن حقّه المشروع أن يتطلع الى توفير الظروف الطبيعية له، والتي حُرم منها في كثير من الأحيان، ليستطيع القيام بدوره ضمن حدود إمكانياته من دعم النضال العربي وحركات التحرر الوطني لسائر شعوب المنطقة في مقارعة الإستعمار والرجعية والصهيونية وفي بناء المجتمعات المتحررة والمزدهرة لهذه الشعوب.

بهذا التصور وبمثل هذه الروح الوطنية والديمقراطية، دخل ممثلو الحزب الديمقراطي الكردستاني الحوار مع حزب البعث الحاكم والذي أسفر عن إعلان إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ التاريخية التي تضمنت الحل السلميّ الديمقراطي للمسألة الكردية على أساس الإعتراف للشعب الكرديّ بحقه في الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية ومساهمة الشعب الكردي ضمن حجمه في رسم سياسة البلاد وعلى أسس ديمقراطية، وقد دشّنت هذه الإتفاقية عهداً جديداً في تاريخ العراق تميّز بإرسائه أسس الأخوة بين أبناء الشعب بمختلف قومياتهم وأقلياتهم على معايير واضحة، ورسمه طريقاً رحباً لتقوية الوحدة الوطنية في العراق وتوحيد قواها المناضلة، وكانت ايضاً مدخلاً ومنطلقاً لإحراز

إنتصارات كثيرة أخرى كان من الصعب التفكير بها لو لم يتمّ التوصل الى هذه الإتفاقية الهامة.

لقد إستقبلت الجماهير إعلان إتفاقية الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ بأفراح ومظاهرات ومهرجانات شعبية ضخمة في طول البلاد وعرضها، تعبيراً عن إنسجامها مع الإرادة الشعبية الصارمة في السلم والتآخي والديمقراطية وتحولت الأيام الأولى لإعلانها الى أعياد للسلام، فقد حازت الإتفاقية على تأييدٍ ودعمٍ إجماعيين من قبل مختلف أوساط الشعب العراقي وقواه الوطنية والتقدمية ومن قوى السلم والحرية في العالم، وإعتبرها الجميع مفتاحاً لحل القضايا المعلّقة الأخرى في البلاد وطريقاً لتحقيق منجزات أخرى للشعب، وكانت الإتفاقية إنتصاراً عاماً للشعب العراقي وقواه الوطنية التي ناضلت ردحاً من الزمن في سبيل تحقيق هذا الهدف السامي، كما كانت ضربة للأفكار والقوى العنصرية والشوفينية التي إستندت في فرض سيطرتها على العراق على بذر الشقاق والتفرقة بين أبنائه.

وإعتبر حزبنا الديمقراطي الكردستاني هذه الإتفاقية إنجازاً تاريخياً كبيراً، ونصّ منهاجه على الإلتزام بها، في مؤتمره الثامن الذي إنعقد في تموز ١٩٧٠ وإنبرى الحزب يحمي الإتفاقية ويناضل من أجل تحقيق محتوياتها مدركاً منذ اللحظات الأولى أنّ ثمّة صعوبات وعراقيل كثيرة، منها ما هي نتيجة سنوات الفرقة والإهمال وإثارة الكراهية بين أبناء الشعب الواحد، ومنها ما هو صعوبات موضوعية ومنها وضع العراقيل من قبل بعض العناصر الإدارية التي لم تستوعب روح الإتفاقية بسهولة، إضافة الى ما تخلقه تلك الجهات المتضررة من الإتفاقية من عقبات ومشاكل داخل العراق وخارجه على حدٍّ سواء.

لم يكن صعباً تخطي هذه العراقيل والصعاب، اذا ما ظلت مسيرة آذار تسير بنفس الروح التي أملتها، واذا ما تعززت الثقة بين قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة، والسلطة وحزب البعث العربي الإشتراكي من جهة أخرى، واذا ما توفر الفهم المتبادل والجهد المشترك للتغلب على السلبيات التي قد تبرز، بدلاً من أن تبدأ مسيرة مضادة لإتفاقية آذار منذ الأيام الأولى لصدورها بهدف إفراغها من محتوياتها شيئاً فشيئاً، وبالتالي إخماد الحماسة الجماهيرية وزعزعة الشعور بالإستقرار

والطمأنينة، وإعادة زرع الشكوك والمخاوف القومية، وإثارة المشاعر الشوفينية، تمهيداً لنسف الإتفاقية وتحويلها الى وثيقة ميتة.

ومن المؤسف أن تكون السلطة وحزب البعث العربي الإشتراكي الجهة الأساسية التي أبرمت الإتفاقية مع الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني هي التي رسمت ونفذت تلك المسيرة المضادة والتي يشير مجمل مسارها حتى الآن الى أن السلطة وحزب البعث قد عمل كل ما بوسعه في سبيل عزل قيادة الثورة الكردية عن جماهير الشعب الكردي وضرب هذه القيادة بإتباع شتى الأساليب وأكثرها بشاعة كمحاولات الإغتيال والتشهير والتشكيك وشراء الذمم وخلق الجيوب المصطنعة وغيرها.

إن مجمل هذه المواقف يدلل على أن قيادة السلطة والبعث لم تغيّر موقفها الستراتيجي من الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني بل إتبعت تكتيكاً جديداً ينفذ في ظلال إتفاقية آذار. وبتعبير آخر أنّ الإتفاقية نفسها كانت تكتيكاً إنتهى دوره الآن وبالشكل الذي يراه الرأي العام العراقي والعربي والعالمي في هذه الأيام.

وبغية إلقاء المزيد من الضوء على هذه النقطة التي تعطينا مفتاح حلّ اللغز الكامن وراء السلبيات التي رافقت مسيرة آذار، نعود الى الفترة التي سبقت صدور إتفاقية آذار سنة ١٩٧٠. لقد بذل حزب البعث العربي الإشتراكي بلاهوادة منذ سيطرته على السلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨ مجهوداً ضخماً لتنفيذ خطته الخاصة بحلّ المسألة الكردية والقائمة على أساس فرض وصايته على شعبنا الكردي من جهة وإحكام طوق العزلة علينا وتقوية أعدائنا بكلّ السبل والوسائل الممكنة من جهة أخرى وراحت الصحافة الناطقة بإسمه تتحدث في حينه عن عزم الحكومة على تجاوز القيادات التقليدية للشعب الكردي وحل القضية الكردية مع الجماهير مباشرة، وهي تعني بذلك الإلتفاف على هذه الجماهير وسلبها حريتها وحقوقها المشروعة، وقامت فعلاً بإعلان حرب إبادة مدمرة إستخدمت فيها كافة الأسلحة الجوية والأرضية وغيرها وقد أودت الحرب بحياة العشرات من النساء والأطفال والشيوخ الأبرياء وكذلك هاجمت كافة مناطقنا في كردستان بوحشية ولقد أقدمت إضافة الى ما ذكرنا على إصدار قرارات إيجابية منحت بموجبها بعض الحقوق القومية للشعب الكردي، إلاّ أنّ إصدار هذه القرارات في ظروف شنّ الحرب على شعبنا الكردي كانت تعكس الرغبة في تعزيز المواقع السياسية

للمرتزقة من زعانفها في حينه، والسعي لعزلنا سياسياً عن جماهير كردستان أكثر من كونها منطلقاً مبدئياً تحرص الحكومة من خلاله على منح الحقوق القومية لشعبنا الكردي بدليل تلكؤها في تنفيذ هذه القرارات، حتى أنّ قسماً منها لم يُنفّذ لحد الآن.

إن إستبسال شعبنا الكردي في الدفاع عن وجوده القومي وصمود حزبنا والپيشمرگه الأبطال بوجه هذه المخططات والفشل الذريع الذي مُنيتْ به هذه السياسة هو الذي رجّح لدى السلطة فكرة التخلي عن الأساليب غير المجدية والعودة الى إستئناف الحوار معنا من أجل وضع الأسس الصحيحة لحل سلميّ للمسألة الكردية، والذي أسفر عن إعلان إتفاقية آذار التاريخية عام ١٩٧٠ الذي إعتبرناه نصراً تاريخياً لشعبنا الكردي وحركته التحررية الديمقراطية بوجه خاص وإنتصاراً لشعبنا العراقي وقواه الوطنية وحزب البعث العربي الإشتراكي بوجه عام.

فهل حافظ حزب البعث على هذا الإنتصار بإعتباره هدفاً كبيراً ينبغي إنجاز كافة مراحله؟ وهل كانت السلطة التي قادها البعث طوال الأربع سنوات الأخيرة جادة في الإلتزام بهذه الإتفاقية؟

إنّ ما إعتبرناه نحن إنتصاراً لنا وللبعث، قد أظهرت الأيام بأنّ البعث قد إعتبره تكتيكاً آخر على طريق عزلنا عن جماهير كردستان بأيّ ثمن أو في إحتوائنا! إن المسيرة السلبية المؤسفة لآذار تدلل على هذه الحقيقة بوضوح.

بدأت السلبيات بالترغيب والترهيب في آن واحد ففي الوقت الذي بدأت المساعي المتعلقة بإجراء إتصالات ببعض العناصر داخل الثورة الكُردية، مستهدفة النيل من وحدة الصف الكردي والتي باءت بالفشل الذريع أمام وعي شعبنا وإيمانه بثورته وحزبه وقائده. فإن السلطات الحكومية المختصة لم تتخذ التدابير اللازمة لمعاقبة الزمر التي أطلقت النار على مقر حزبنا في الموصل بعد حوالى شهر من إعلان الإتفاقية، وكذلك بالنسبة للمتهمين الذين أطلقوا النار على سيارة الأخ إدريس البارزاني في بغداد أواخر عام ١٩٧٠، كما قامت الحكومة بتنظيم هجوم مسلح على منطقة بارزان في تموز ١٩٧١ شاركت فيه قوات الجيش معززة بالمدفعية والطائرات بقصد خلق المشاكل والفتن في المنطقة المذكورة، وقامت أجهزة السلطة بتصعيد مساعيها الشوفينية تصعيداً خطيراً جداً عن طريق تدبير مؤامرتين لإغتيال شخص قائد شعبنا الكردي ورئيس حزبنا

الديمقراطي الكردستاني المناضل مصطفى البارزاني، أحدهما في ٢٩ أيلول ١٩٧١ والثانية في ١٦ تموز ١٩٧٢، وقد إعترف بهما المسؤولون في السلطة مؤخراً بعد فشل مؤامرة ناظم گزار في أواسط عام ١٩٧٣ وإتهمته بالقيام بالتخطيط والتنفيذ للمؤامرتين وذلك بعد إعدامه.

وتنفيذاً لسياستها الشوفينية المثيرة للأحقاد والضغائن بين أبناء الوطن الواحد قامت أجهزة السلطة منذ الأيام الأولى لصدور إتفاقية آذار، بتنفيذ سلسلة من الإجراءات العنصرية ضد المواطنين الكُرد في مختلف مناطق العراق وبصورة لم يسبق لها مثيل في جميع العهود التي مرّ بها العراق، فبدأت - سياسة تغيير الواقع القومي وتعريب المناطق وهي تكرار سيء ومكثف لنفس السياسة التي مارسها حزب البعث عام ١٩٦٣ في كركوك، وشملت هذه المرة أقضية خانقين وسنجار ايضاً وتشرّد من جرّاء ذلك آلاف الفلاحين وتعرضت قرى كثيرة الى القصف أو الى المسح من على وجه الأرض بالبلدوزرات والمكائن الثقيلة والى النهب والحرق، ثم جاءت التسفيرات التي شملت عشرات الآلاف من إخواننا الكُرد الفيليين لتسجل السلطات الحكومية لنفسها صفحة سوداء في مضمار التمييز العنصري بسبب تعسفها بحقهم، وللأسلوب الوحشيّ الذي جرت بموجبه التسفيرات التي جاءت مخالفة حتى للضوابط المتفق عليها بيننا وبين حزب البعث حول هؤلاء المواطنين وقد أسفرت هذه السياسة الظالمة وإقترانها بإضطهاد منظمات حزبنا في المناطق التي تعرضت لسياسة التعريب عن إضطرار منظمات حزبنا الى ترك مراكز المدن والقصبات في هذه المناطق قبل مايقارب من عامين.

كما إنتهجت السلطة أساليب مختلفة بغية إضعاف الحزب الديمقراطي الكردستاني عن طريق خلق ودعم الزمر والتنظيمات الكارتونية والمرتزقة بكل الوسائل المادية والمعنوية المتيسرة لديها ومارست بلا هوادة سياستها الرامية الى تأليب الأقليات القومية في كردستان ضد شعبنا الكردي رغم الفشل الذريع الذي مُنيت به في هذا المضمار وتعمدت خلق الأجواء غير الطبيعية بين قيادة الثورة الكردية والسلطة الحكومية لخلق المبررات للتنصل من تطبيق الحكم الذاتي وإستبعاد القومية الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني من المساهمة مساهمةً حقيقية في السلطات التشريعية والتنفيذية، وبالتالي الحيلولة دون الوصول الى تحقيق نظام ديمقراطيّ مستند على إرادة

الشعب العراقي وقواه الوطنية.

رغم كل ذلك أبدينا إستعدادنا الكامل لحل هذه المشاكل ودخلنا فعلاً في المداولات معهم ومع قوى وطنية أخرى لإيجاد الحلول للمشاكل القائمة، وذلك في أيلول ١٩٧٢، إلاّ أنّ حملات القسر والعسف والإضطهاد ضد أبناء الشعب الكردي تصاعدت بشكل ملفت للنظر، وبالذات في الأيام التي بدأت فيها المداولات المذكورة والتي قطعها حزب البعث من جانبه بتقديم مذكرته المؤرخة في ١٩٧٢/٣/٢٣ الى اللجنة المركزية لحزبنا. وفي تلك الفترة إشتد الإضطهاد على أعضاء حزبنا وأبناء شعبنا بصورة عامة، وفي الجيش على وجه الخصوص، مما أضطر الآلاف منهم الى ترك صفوف القوات المسلحة وأعتقل المئات من رفاقنا وأستشهد العشرات منهم تحت التعذيب ولازال أكثر من سبعين مناضلاً منهم مفقودين لحد الآن، فقد دخل حزب البعث تلك المداولات كمناورة وخرج منها بتكتيك نسف المداولات، ونعني به تشديد الإضطهاد ضد منتسبي حزبنا بشكل صارخ ودموي إنّ هذه السلبيات تشير الى أنّ قبول السلطة وعلى رأسها البعث بإتفاق آذار كان هو ايضاً من قبيل نفس التكتيك ونفس المناورة. فهو منذ صدور الإتفاق عام ١٩٧٠ يحاول جاهداً التنصل منه وذلك بالتراجع عن مجمل ما وافق عليه ومحاولة دفع الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني الى مواقع العزلة والضعف وإحراجهما، فخلال السنوات الأربع الأخيرة درج حزب البعث على الإنفراد بإتخاذ القرارات في القضايا الأساسية التي تتعلق بمصير البلاد ومستقبلها وبالتالي وضع الآخرين أمام الأمر الواقع، مما لايمكن تفسيره إلاّ بكون حزب البعث يتبع سياسة تكتيكية الغرض الستراتيجي منها هو وضع الآخرين تحت قيادته وإبقائهم على الهامش وفي العزلة. وخلال اللقاءات الدورية التي كانت تعقد بين ممثلي حزبنا وحزب البعث بعد إتفاقية آذار جرى الإتفاق أكثر من مرة على إصدار مشروع ميثاق العمل الوطني من قبل حزبينا بصورة مشتركة، إلاّ أنّ البعث لم يلتزم بهذا الإتفاق بل أعد مشروع الميثاق وأعلنه في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١ بصورة منفردة رغم كوننا كنّا نفضّل إصدار مشروع مسودته من قبل جميع الأحزاب التي يعنيها الأمر، ومع ذلك فقد قدمنا مذكرة الى حزب البعث بتاريخ ١٩٧٢/١/١٢، بناءً على طلبه تضمنت وجهة نظرنا في مشروع الميثاق، إلاّ أنّنا لم نتسلّم جواباً عليها حتى الآن! وفي محاولة أخرى

لعزلنا عمد حزب البعث الى الإسراع في إبرام الإتفاق الثنائي مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ١٧ تموز ١٩٧٣، وهذه المرة ايضاً فإن الظروف والملابسات التي أحاطت بالإتفاق الثنائي وعدم إطلاعنا عليه قبل إعلانه بوقتٍ كافٍ قد ساهم في خلق حالة إنطوت على رغبة طرفي الإتفاق في إحراج الحزب الديمقراطي الكردستاني ووضعه أمام الأمر الواقع والضغط عليه لإتخاذ موقف معيّن من الإتفاق الثنائي هذا، وفعلاً حين أبدى المكتب السياسي لحزبنا رأيه الواضح في الإتفاق الثنائي راحت أطراف الإتفاق تفسر جميع مواقفنا بعد ذلك بإعتبارها نابعة من معاداتنا لماسمي بالجبهة لعدم إنضمامنا (السريع) إليها بدون أن تأخذ هذه الأطراف ملاحظاتنا التي نشرناها للرأي العام بنظر الإعتبار، وقد قلنا آنذاك أننا ننطلق في تحديد موقفنا من الإتفاق الثنائي الأخير ومن الجبهة الوطنية والقومية التقدمية من مدى مساهمة هذه الجبهة في تحقيق أهداف الشعب العراقي الوطنية بصورة عامة وفي ممارسة شعبنا الكردي لحقه في الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية وفي تعميق وتوسيع ممارسة شعبنا العراقي لحقوقه وحرياته الديمقراطية وفيما يمكن أن تمنحه هذه الجبهة من زخم ثوري ومشاركة فعالة للعراق على النطاقين العربي والدولي على حدٍّ سواء، ومع إقرار حزبنا بحرية جميع الأحزاب الوطنية في إتخاذ ماتراه منسجماً مع وجهة نظرها ومع مصلحتها ومع المصلحة الوطنية وحقها الكامل في الدخول في إتفاقات خاصة فيما بينها من أجل ذلك، فإننا لاحظنا أن مشروع ميثاق العمل الوطني الذي كانت لدينا مآخذ وملاحظات سابقة عليه قد جرى تعديله وفقاً للإتفاق الجديد بشكل لايمكن إعتباره بأيّ حال من الأحوال خطوة الى أمام من وجهة نظرنا اذا إستثنينا من ذلك حذف الفقرة التي تربط بين ممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية بضرورة إيمانه بأن العراق جزء من الأمة العربية إضافة الى أنّ بعض هذه التعديلات تضمنت مقاصد واضحة إستهدفت طمس دور الحزب الديمقراطي حتى بالنسبة الى إتفاقية آذار، وفي مجال توزيع النسب بين أعضاء اللجنة المركزية للجبهة لم تؤخذ بنظر الإعتبار ظروف حزبنا الخاصة النابعة من كون حزبنا يمثل القومية الثانية في البلاد لذلك لم نستحسن الدخول في الجبهة بصورة متسرعة، بل رأينا من الضروري الإتفاق مسبقاً على وضع الأسس والمباديء العامة للمعضلات الراهنة والعمل المشترك مع أطراف الجبهة لوضعها موضع التطبيق وعدم

إستبعاد الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى وضمان تحقيق تحديد مهمات المرحلة القادمة وذلك حرصاً منا على قيام الجبهة على أسس واضحة وراسخة منذ البداية وتحاشي إنفراطها وإنهيارها في المستقبل مع ما يجره ذلك من مضاعفات خطيرة وإنتكاسة للحركة الوطنية ومن مرارة ويأس لدى الجماهير ومن أجل المشاركة في الجبهة حدد حزبنا عدة نقاط لدراستها وإيجاد حلول متفق عليها وهي تحديد منطقة كردستان المشمولة بالحكم الذاتي، والإتفاق على صيغة الحكم الذاتي وتحديد موقف البعث من ملاحظاتنا حول مشروع ميثاق العمل الوطني والعمل على إنهاء فترة الإنتقال وإجراء إنتخابات حرة في البلاد بعد سنة من الإنتهاء من تكوين الجبهة إضافة الى أخذ الملاحظات السابقة بنظر الإعتبار، إلاّ أنّنا لم نتسلّم أية أجوبة واضحة ومحددة عن كل هذه النقاط حول مشروع ميثاق العمل الوطني وحول الإتفاق الثنائي. وظل ما سُمّي بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية معزولاً عن الشعب وواجهة شكلية للحكم كما توقعنا وليس له تأثير يُذكر على تخطيط ورسم السياسة العامة للبلاد.

إن التهويش والتضليل هو أحد الأساليب الرئيسة التي درج حزب البعث على إستخدامها في سياسته التكتيكية بالنسبة للمسألة الكردية. إن أجهزة الإعلام الرسمية كافة تنشر اليوم المزاعم القائلة أنّ السلطة قد نفذت جميع بنود إتفاقية آذار ولم يبقَ منها سوى ذلك القانون المبتور والمشوّه للحكم الذاتي الذي أصدرته السلطة قبل بضعة أيام.

وللحقيقة نقول بأن بنوداً مهمة من الإتفاقية ماتزال تنتظر التنفيذ حتى هذه اللحظة إضافة الى بنودٍ أخرى نُفّذت تنفيذاً ناقصاً أو مشوّهاً، كجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكُرد وإستمرار التمييز بين الكُرد وغيرهم في تقلّد الوظائف العامة والحساسة كقيادات الجيش وأجهزة الأمن والإستخبارات والسلك الدبلوماسي ودواوين الوزارات، وعدم مساهمة الشعب الكردي بل وشعبنا العراقي كله في السلطة التشريعية وعدم تحديد المنطقة الكردية لحدّ الآن والذي كان مقرراً تحديده بعد سنة من إعلان الإتفاقية بسبب تأجيل الإحصاء السكانيّ العام بناءً على طلب من الحكومة.

أثبتت الحياة أنّ تحقيق الحكم الذاتي لايمكن فصله بأي حال من الأحوال عن الأجواء التي يجري تطبيقه فيها، والأسلوب الذي يتبع لذلك والقوى التي تتولى تنفيذ هذه

المهمة. وعليه فمن الطبيعي أن يجري هذا التطبيق بصورة أساسية بتعاون السلطة المركزية مع قيادة الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني. إننا في الوقت الذي لاننزّه فيه أنفسنا عن القيام ببعض الأخطاء والسلبيات التي كان معظمها في الأصل ردود فعل لضغوطات أجهزة السلطة وتجاوزاتها نستعرض الآن كيف جرت المداولات حول مشروع الحكم الذاتي لكردستان وبأية تصورات تصرفت السلطة وحزب البعث.

قدم حزبنا مسودة مشروع الحكم الذاتي بتاريخ ١٩٧٣/٣/٩ بناءً على إقتراح من السلطة إلاّ أنّ حزب البعث رفض إعتبار المشروع المقدّم من جانبنا أساساً للنقاش بحجة كونه مشروعاً متطرفاً وتعجيزياً وقام البعث بدوره بتقديم مشروع الحكم الذاتي إلينا بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٢ وكمحاولة للإلتفاف حول الحركة الكردية وإحراجها دعت الحكومة شخصيات وفئات سمّتها «بالمستقلة» لمناقشة مشروعها، وبعد ذلك قدمت المشروع بإسم ما يسمى بالجبهة، لكنه كان مطابقاً للمشروع البعثي المقدم إلينا في السابق.

وبالرغم من إفتقار المشروع الى العناصر الأساسية لأنظمة الحكم الذاتي المطبقة في الدول الإشتراكية والرأسمالية ودول العالم الثالث على حد سواء وعدم إنسجامه مع طموحات الشعب الكردي وواقعه إلاّ أنّنا وافقنا على إعتباره أساساً للمداولات، وقررنا الدخول في جولة جديدة من المفاوضات مع ممثلي السلطة وحزب البعث للتوصل الى صيغة متفق عليها للحكم الذاتي وإيجاد الحلول للمشاكل الأخرى المعلقة بيننا وبينهم.

بدأت المداولات إعتباراً من ١٧ كانون الثاني ١٩٧٤ على أساس المشروع الحكومي كما قلنا، والذي قالوا لنا في حينه بأنه يحظى بموافقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ايضاً، وقد حضر هذه المداولات ممثلونا وممثلو حزب البعث واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وشخصيات وطنية مستقلة أخرى. لقد جرت خلال تلك الفترة عدة لقاءات موسعة ومصغرة حصل أثناءها تقدّم جزئيّ في بعض النقاط أما نقاط الإختلاف المهمة والأساسية فيمكن حصرها بمايلي:

أولاً: تحديد المنطقة الكردية

فقد نصّت إتفاقية آذار على: إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي سوف تجري. وسوف تسعى الحكومة لتطوير هذه الوحدة

الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي ونص البند الثالث من البنود السرية الملحقة بإتفاقية آذار على أن يجري إحصاء دقيق للسكان خلال عام واحد من صدور هذا البيان، وبالفعل بدأت الخطوات لإجراء الإحصاء السكاني، إلاّ أنّ السلطات الحكومية بعد أشهر من التوقيع على البيان، بدأت بتطبيق سياسة التعريب وتغيير الواقع القومي، ومارست سياسة التمييز ضد المواطنين الكرد والتركمان ورفضت تشكيل إدارة مشتركة لمحافظة كركوك وأقضية سنجار وخانقين مما أدى الى خلق جوّ مشحون بالتوتر وعدم الثقة، وفي غمرة هذه الظروف إقترحت هذه السلطات الحكومية علينا تأجيل الإحصاء فوافقنا على ذلك في حينه إثباتاً لحسن نوايانا ولتلافي الإحتكاكات، وإشترطنا نبذ سياسة التمييز ضد المواطنين وتشكيل إدارة مختلطة إلاّ أنّ هذا لم يحدث لحدٍّ هذا اليوم.

ولقد تضمن المشروع الحكومي الأخير فكرة إجراء الإحصاء السكاني كما يلي:

تتحدد المنطقة التي يكون الكُرد غالبية سكانها ويثبت الإحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان آذار.

ووافق الجانب الكردي على مبدأ الإحصاء السكاني وفق بيان آذار على أن تأخذ السلطة بنظر الإعتبار الملاحظات التالية:

١- إتخاذ الترتيبات لإعادة الكُرد المبعدين منذ سنة ١٩٦١ الى أماكنهم وإعتبارهم إحصائياً على الوحدات الإدارية التي كانوا فيها.

٢- عدم الأخذ بالوحدات الإدارية المستحدثة بعد ١١ آذار ١٩٧٠ والتي كان الغرض منها التأثير على تواجد القومية الكردية فيها.

٣- إزالة التغييرات التي أجريت على الواقع القومي وكلّ الآثار المترتبة على سياسة التعريب العنصرية.

٤- تشكيل إدارة مشتركة في كركوك والمناطق المختلف عليها في محافظتي نينوى وديالى وخلق جوٍّ هاديء وغير متحيز للإحصاء.

٥- الإطلاع على الوثائق التي تخص إحصاء ١٩٥٧ وعلى الظروف والملابسات التي أحاطت بقدوم الذين جاؤا الى المناطق المختلف عليها منذ ١١ آذار ١٩٧٠ لقناعتنا التامة بأن الألوف من هؤلاء قد جيء بهم الى هذه المناطق وفقاً لخطة

تعريب مرسومة من قبل السلطة[1].

٦- إجراء الإحصاء بصورة مشتركة.

وإقترحت السلطة علينا تحديد المناطق المختلف عليها في محافظة كركوك بشكل رضائي على أساس أن الأجواء غير ملائمة لإجراء الإحصاء السكاني ومع أن جميع الحقائق التاريخية والجغرافية والسكانية والإقتصادية لاتدع مجالاً للشك في كون محافظة كركوك منطقة كردية، وأن وجود كركوك ضمن منطقة الحكم الذاتي لاينفي عراقيتها ولايتعارض مع تواجد غير الكرد فيها ولا مع تمتع إخواننا التركمان والعرب بكافة حقوقهم المشروعة والطبيعية. بل أنّ ذلك سوف يكون عاملاً لترسيخ الوحدة الوطنية، وافقنا على الدخول في مداولات تنسجم مع مصلحة البلاد العليا وحقوق الشعب الكردي وحل المشكلة على أساس رضائي. فكان ردّ حزب البعث العربي الإشتراكي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي هو ضمّ قضائي كَلار وچمچمال (من محافظة كركوك) فقط الى منطقة الحكم الذاتي. ولم يعطونا فكرة واضحة حول رأيهم في ضمّ قضائي خانقين وسنجار الى المنطقة المذكورة.

ثانياً: ونورد أدناه بعض نقاط الخلاف الأساسية حول صيغة الحكم الذاتي وصلاحياته وهيئاته:

١- الماليـة: كـان رأي الجـانب الحكومي أن تكون حصـة الإقليم من نفقـات المنهـاج الإستثماري والميزانية العامة للدولة غير محددة أي أن يكون تقدير ذلك مرهوناً كلياً بإرادة الحكومة المركزية. في حين يتلخص رأينا في أن تحدد حصة إقليم الحكم الذاتي من المنهاج الإستثماري والميزانية العامة للدولة على أساس مبدأ نسبة السكان بعد طرح المبالغ المخصصة للمشاريع القطاعية ذات النفع العام والمبالغ المخصصة لأغراض الدفاع الوطني والأمن الداخلي ونفقات دواوين وأجهزة الحكومة المركزية والإقليمية، وإرتأى الجانب الكردي تحديد ذلك نظراً للغبن الذي يلحق بالمنطقة الكردية بإستمرار ومنذ سنين عديدة، بحيث لايتجاوز حصتها من الخطة

١- وبعد أنْ أتمَّ البعثيّون كلّ عمليات التزوير في إحصاء العام ١٩٥٧ أبدَوا موافقتهم على إجراء إحصاءٍ جديد. وعندما طلبنا منهم تدقيق سجلات ذلك الإحصاء ووجوب تنقيتها من التزوير رفضوا، فرفضت قيادة الثورة من جانبها إجراء الإحصاء وفق تلك السجلات المزوّرة. فأصدروا من جانبهم قراراً من مجلس قيادة الثورة في العام ١٩٧٣ بالقيام بعملية الإحصاء. أنظر الملحق رقم (٤٧) قسم الملاحق.

الخمسية أكثر من ١٠٪.

٢- الرقابة الدستورية: جاء في المشروع الحكومي مايلي: تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة. ولم يوافق الجانب الحكومي على إقتراح بديل حول مشروعية قرارات الهيئات الحكومية على أن لاتقتصر الرقابة على هيئات الحكم الذاتي فقط وإنما على السلطات المركزية ايضاً وفق النص التالي: «تمارس المحكمة العليا الرقابة على مشروعية قوانين وقرارات هيئات الحكم الذاتي ولضمان عدم صدور قوانين أو قرارات من السلطات المركزية تخالف صلاحيات وإختصاصات الحكم الذاتي وفق الدستور والقوانين ذات العلاقة. تشكل هذه المحكمة من رئيس وستة أعضاء من كبار رجال القانون يجري إختيار الأعضاء بإتفاق رئيس السلطات التشريعية المركزية ورئيس المجلس التشريعي الإقليمي. وعند عدم الإتفاق على إختيارهم يختار كل من الرئيسين ثلاثة أعضاء ويجري إختيار رئيس المحكمة من قبل الأعضاء، وعند عدم إتفاقهم يكون رئيس محكمة التمييز رئيساً للمحكمة».

ويبدو واضحاً من النص أن الجانب الحكومي يحاول أن تكون الرقابة مقتصرة على هيئات الحكم الذاتي فقط وهيئة الرقابة معينة من طرف واحد وهو السلطة بينما إقترحنا أن تكون الرقابة على أجهزة الحكم الذاتي والأجهزة المركزية على حدّ سواء. ويكون الهيئة من الجانبين وهذا ينسجم مع قوانين الحكم الذاتي المعمول بها في دول العالم المختلفة.

٣- وفيما يتعلق بمساهمة الشعب الكردي في السلطة التشريعية والمناصب الحساسة في الدولة، لم يوافق الجانب الحكومي على ضمان تمثيل الشعب الكردي في هيئة تتمتع بصلاحيات تشريعية حقيقية أو ضمان مشاركة الكرد في المناصب الحساسة في الدولة والجيش وفق بيان آذار.

وكان رأينا يتلخص في تكوين مجلس وطني منتخَب إنتخاباً حراً ومباشراً خلال مدة ستة أشهر إعتباراً من ١١ آذار ١٩٧٤ على أن تكون له صلاحيات تشريعية

كاملة ويشترك فيه ممثلو الشعب العراقي، يكون طريقاً نحو إنهاء فترة الإنتقال وإزالة الأوضاع غير الطبيعية ولم يوافق الجانب الحكومي إلاّ على صلاحيات تشريعية محددة للمجلس الوطني المرتقب وقيّد المشروع الحكومي صلاحيات المجلس التشريعي الى أبعد الحدود حيث يتلخص رأيه في إقتصار صلاحيات المجلس التشريعي بحقه في إصدار قرارات تشريعية تأتي من حيث القوة والمرتبة القانونية بعد النظم المركزية.

أما رأينا فهو أن يكون للمجلس التشريعي صلاحية إصدار قوانين إقليمية أو محلية وفق الدستور، كما هو جارٍ في مختلف نظم الحكم الذاتي في العالم.

٤- لم يوافق الجانب الحكومي على إشراف هيئات الحكم الذاتي على أجهزة الشرطة والأمن والجنسية إلاّ بصورة محدودة جداً لاتتناسب حتى مع صلاحية المحافظ المنصوص عليها في قانون المحافظات الحالي.

٥- لم يوافق الجانب الحكومي على أية صلاحيات تذكر لهيئات الحكم الذاتي. هذا إضافة الى نقاط عديدة أخرى تدخل ضمن إختصاصات أجهزة الحكم الذاتي المطبق في بلدان أخرى.

وبالرغم من أن إقتراحاتنا كانت في غاية الإعتدال في عصر يتميّز بنهوض القوميات وبناء كياناتها القومية إلاّ أنّ هذه الإقتراحات لم تلقَ القبول لدى الجانب الحكومي.

أيها الأخوة المواطنون:

لقد رافق موقفهم السلبي هذا مجموعة من الإجراءات الإستفزازية والتعسفية المعادية، إذ شكلت السلطة خلال المدة المذكورة الفرقة الثامنة وهي فرقة إضافية من الجيش جعلت مقر قيادتها في أربيل وعينت أحد المسيئين للشعب الكردي قائداً للفرقة المذكورة، وطردت مئات العمال الأكراد من الشركة العراقية للعمليات النفطية ومعمل إستخلاص الكبريت في كركوك ونقلتهم الى خارج المحافظة، وقامت بإجراء مماثل ضد العمال الكُرد في المديرية العامة للمنتجات النفطية في بغداد وجميع المرافق الحكومية الحيوية في وسط وجنوب العراق وأصدرت الأوامر الى سكان أكثر من (١٥) قرية كردية في محافظتي كركوك وأربيل بضرورة ترك قراهم وإخلائها، وأزالت من الوجود

محلتي (آزادي) و(إمام أحمد) الكرديتين في مدينة كفري بالبلدوزرات العسكرية وأوقفت جريدة (برايەتي) عن الصدور كجريدة يومية كردية.

بهذه الإجراءات السلبية المنافية لمستلزمات الوحدة الوطنية والمناقضة لمصالح الكادحين العرب والكرد، والمضرة بوحدتهم الطبقية والمهنية، والمسيئة الى الأخوة العربية الكردية والى روح إتفاقية آذار، نسفت السلطة جميع مقترحاتنا وتوجهاتنا الإيجابية في المداولات التي كانت تجري للتوصل الى صيغة لتطبيق حكم ذاتيّ حقيقي لكردستان العراق ينسجم مع مصالح الشعب الكردي القومية والديمقراطية المشروعة ويوازي تضحياته الجسيمة في هذا المضمار. وخلقت هذه الإجراءات المتسمة بروح الشوفينية والإستعلاء وضعاً خطيراً في البلاد في وقتٍ كانت جماهير الشعب العراقي قاطبة بكافة قواها وعناصرها الوطنية والتقدمية الخيّرة تتطلع الى التوصل الى صيغة للحكم الذاتي لكردستان العراق تعزز الوحدة الوطنية، وتوطد الأخوة العربية الكردية، وتفتح الآفاق الرحبة لإشاعة الديمقراطية في الحياة العامة، وضمان الإستقرار والطمأنينة وإنصراف الجميع الى العمل المنتج البنّاء من أجل رفاهية الشعب وسعادته.

يتضح من كل ذلك جلياً مدى ما إتسمت به قيادة حزبنا من مرونة وإيجابية وإستعداد للتفاهم المشترك وصولاً الى حلول مناسبةٍ ومعقولةٍ للمشاكل متّبعةً في سبيل ذلك كلّ الوسائل الممكنة. ويتضح كذلك الخط البياني الملتوي للتراجعات التكتيكية للسلطة وحزب البعث، ومحاولة نسف كل بادرة إيجابية وفي الوقت المناسب والتمادي في زرع الشكوك وخلق الصعوبات والعراقيل الجديدة أمام أيّ حلّ ممكن للمشاكل الأساسية المعلقة، وأصبحت المحاولات الإيجابية المتكررة المبذولة من جانبنا أشبه ماتكون بحلقة مفرغة، وقد أضحى مفهوماً أنّ الهدف الأساسي من كل ذلك هو رغبة السلطة في التملص من التعاون مع قيادة الثورة الكردية وحزبنا الديمقراطي الكردستاني لتطبيق الحكم الذاتي لكردستان العراق، وإنفرادها هي بإعلان صيغة مبتورة مشوهة للحكم الذاتي تنتقص من الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكردي وتعرّض أمن وسلامة شعبنا العراقي بأسره الى المخاطر والمحن أو بتعبير آخر فإن السلطة كانت منذ إعلان إتفاق آذار تعمل لنسف هذا الإتفاق وإفراغه من محتواه الديمقراطي والقومي وعزل القوة الأساسية الثانية الموقعة على الإتفاق. ونعني بها

حركتنا وحزبنا، هذه القوة التي تقول عنها مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي المؤرخة في ١٩٧٢/٩/٢٢ والموجهة الى اللجنة المركزية لحزبنا الديمقراطي الكردستاني:

(في بلد كالعراق تتعايش فيه عدة إنتماءات قومية تشكل مسألة تأمين الحقوق القومية حجر الأساس في ضمان الوحدة الوطنية، لذلك فإن سلطة الثورة إنطلقت في حوارها معكم بوحيٍ من هذه الأفكار وبشعورٍ موضوعيّ بأنكم تمثلون قوة أساسية تؤثر سلباً أو إيجاباً على مستقبل القضية الكردية سواء كان ذلك في المرحلة الراهنة أو في مراحل أخرى) فما الذي جرى لكي يتغيّر (الشعور الموضوعي) للسلطة وحزب البعث إزاء (القوة الأساسية) التي ستظل القوة الفعالة والمؤثرة حقاً في تحديد المستقبل المشرق للشعب الكردي؟ وللحقوق والحريات الديمقراطية لشعبنا العراقي ايضاً؟

لقد جرى الأمر على العكس تماماً، وأصبحت تلك (القوة الأساسية) قوة أعظم وأشدّ تأثيراً وقدرة على حماية مكاسب الشعب الكردي والدفاع عن المصالح الأساسية لشعب العراق بعربه وكُرده وأقلياته المتآخية. وإنّ سوء التقدير الذي وقعت فيه السلطة وحزب البعث والتقليل من أهمية ودور قيادة الثورة الكردية ودورها الحاسم في حلّ القضية الكردية دفعتهم هم قبل غيرهم الى مواقع الخطأ ولاينجو من رذاذها الشعب العراقي أجمع وتعرض مكتسباته وطموحاته الديمقراطية الى أشدّ الأخطار، لذلك وحرصاً على طموحات الشعب العراقي الديمقراطية والتي نعتبر طموحات شعبنا الكردي جزءً منها وإيماناً بدور حركتنا البارز في الحركة الوطنية العراقية وإلتحامها بها بإعتبارها جزءً رئيسياً منها، بادرنا مراتٍ أخرى الى فتح أبواب جديدة للمداولات واللقاءات مع ممثلي السلطة والبعث.

وتقرر على هذا الأساس في يوم ١٩٧٤/٣/٣ إرسال وفد على مستوى عالٍ الى بغداد بضمنه أعضاء وفدنا المفاوض كمحاولة أخيرة من جانبنا لحلّ قضية شعبنا الكردي حلاً سلمياً عادلاً، وقُبيل شروعنا بوضع القرار المذكور موضع التنفيذ أذاع راديو بغداد خبراً عن إجتماع عقدته اللجنة العليا لما يُسمى بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية أقرّت فيه الصيغة النهائية للمشروع الحكومي حول (الحكم الذاتي لمنطقة كردستان) ورفعته الى مجلس قيادة الثورة تمهيداً للمصادقة عليه.

وقررنا القيام بمحاولة أخرى لتحريك المداولات بإتجاه التفاهم المشترك مع السلطة. ومرة أخرى بدَرَ ما يحبط هذه المحاولة وهي لما تزل فكرة، فقد بدأ السيد رئيس الجمهورية بصفته أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي يذيع منذ مساء (٥) آذار الجاري ولمدة ثلاثة أيام التقرير السياسي المركزي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث والذي تضمّن جملة إتهامات سبق أن كررها حزب البعث في مذكرته المؤرخة في ١٩٧٢/٩/٢٢ وهي نفس الإتهامات والطعون التي وجهتها ضدنا جهات كثيرة وفي عهود مختلفة ولنفس الغرض، أي تشويه الوجه الوطني والتحرري الأصيل لثورة شعبنا الكردي المجاهد والتمهيد لضربها ومحاولة عزلها عن قوى التقدم والحرية في العالم، إنّ توجيه نفس الإتهامات وترديد نفس النغمات وفي هذا الوقت بالذات، لايمكن تصوره إلاّ بكونه محاولة أخرى لقطع جميع جسور التعاون معنا.

لقد قضت كل هذه الإجراءات والمواقف وفي الأيام المعدودة قبل حلول الذكرى الرابعة لإتفاقية آذار على آمال أكثر الناس تفاؤلاً في إحتمال التوصل الى حلّ سلميّ وعادل للقضية الكردية. ومع ذلك قمنا بمبادرة أخيرة في هذا المجال عن طريق إرسال الأخ المناضل إدريس البارزاني على رأس وفدنا الى بغداد يوم ١٩٧٤/٣/٨ إلاّ أنّ حزب البعث أصرّ على عدم تغيير أيّ حرفٍ في مشروعه. لقد أسهبنا في ذكر تفاصيل هذه المداولات لأنها مداولات حاسمة جرت في أيامٍ حاسمة من تاريخ شعبنا لذلك رأينا من الضروريّ إطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على جميع ملابساتها وتبيان حقيقة واضحة تحدد وتفسر جوهر ستراتيجية السلطة والأوساط الشوفينية والرجعية المتنفذة في قيادة حزب البعث وهي أن التعاون معنا كان لغرض تكتيكي مؤقت يرمي الى تحقيق الهدف الستراتيجي وهو يتحيّن الفرصة المناسبة لعزلنا عن جماهير كردستان وعن مجمل الحركة الوطنية العراقية والإنفراد بالسلطة وخنق أية بادرة لإطلاق الحريات الديمقراطية، وترك الأبواب مفتوحة أمام أشباح الغلاء والبطالة والبؤس وسفك الدماء وإقتتال الأخوة من جديد، وهي تمارس هذه السياسة العدوانية تجاه شعبنا الكردي في ظروف إشتداد الأزمة السياسية العامة في منطقة الشرق الأوسط وفي الوقت الذي يعاني فيه شعبنا العراقي من وطأة تفاقم الأوضاع الإقتصادية والمعاشية ومصادرة الحقوق والحريات العامة للجماهير ويأتي في مقدمتها قرار مجلس قيادة الثورة المرقم

١٧٦ والمؤرخ في ١٩٧٤/٢/٢٤ حول تحريم أيّ نشاط سياسي أو تنظيمي خارج نطاق ما يُدعى بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية.

إن المنطق السليم والمصالح الأساسية لشعبنا العراقي بعربه وكُرده وأقلياته المتآخية ومصالح حزب البعث نفسه كانت تحتم عليه السير في إتجاه الإستجابة لأهداف شعبنا الكردي في حكم ذاتيٍّ حقيقي ضمن جمهوريتنا العراقية بشكل يؤمّن مطاليب الشعب الكردي والوحدة الوطنية ويضمن إستقرار العراق وتطوره في آنٍ واحدٍ وإشاعة الديمقراطية في ربوعه، إلاّ أنّ إتباعهم لسياسة معاكسة تشير الى أن الهدف الأساسيّ للسلطة من إيصال الحالة الى ما هي عليه الآن هو إشعارنا بالعزلة وإرغامنا على قبول المشروع الحكومي للحكم الذاتي وبالشكل الناقص والمبتور الذي أُطلِعَ عليه الرأي العام داخل العراق وخارجه تحت وطأة التهويشات والضغوط متناسية أنّ شعبنا الكردي الشجاع بقيادة حزبنا المناضل وقائدنا المجرّب مصطفى البارزاني لايمكن أن يرضخ أمام التهديد والوعيد وهو عازمٌ عزماً راسخاً أكيداً على عدم التفريط بحقوقه المشروعة مهما كانت الضغوط والتضحيات، وأثبت الإستياء والوجوم الذي إستقبل به شعبنا الكردي قانون الحكم الذاتيّ المبتور والمشوّه الذي أصدره مجلس قيادة الثورة يوم ١١ آذار ١٩٧٤ ومن جانب واحد وإلتحاق عشرات الألوف من أبناء شعبنا بقيادة ثورتنا وحزبنا المناضل ومن مختلف المستويات الثقافية والإجتماعية الطبقية ومن منتسبي القوات المسلحة مدى ما يتمتع به حزبنا وثورة شعبنا الكردي من نفوذ عظيم في كردستان كما أثبتت في الوقت نفسه مدى عزلة حزب البعث وزعانفه عن جماهير كردستان بسبب سياسته غير الواقعية من المسألة الكردية والغطرسة ومحاولة فرض وصايته بالقسر والإكراه على شعبنا الكردي.

إننا في الوقت الذي نحتفظ فيه لأنفسنا بحقّ إتخاذ التدابير الكفيلة بضمان الحقوق والمطاليب العادلة لشعبنا الكردي خلال الأيام القليلة القادمة نطالب في هذه الفترة العصيبة التي تمرّ بها بلادُنا العناصرَ المتسلطةَ على قيادة حزب البعث العربيّ الإشتراكي بإعادة النظر في مواقف الإستعلاء والغرور الشوفيني التي تقفها من شعبنا الكردي وطموحاته العادلة وتجنيب شعبنا العراقي الكوارث والويلات، ونناشد الأحزاب والهيئات والقوى الخيّرة داخل العراق وخارجه لكي تلعب دورها الإيجابيّ في درء

الأخطار المحدقة بشعبنا ووطننا.

لتتعزز على الدوام وحدة شعبنا العراقي الوطنية والأخوة بين العرب والكُرد والأقليات القومية في بلادنا، ولتنتصر إرادتنا في تحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان...

عاش حزبنا الديمقراطي الكردستاني، والعمر المديد لقائدنا مصطفى البارزاني

المكتب السياسي

للحزب الديمقراطي الكردستاني

١٩٧٤/٣/١٣

ناوپردان/ چومان- كردستان العراق

***

وكانت قيادة الثورة أعدّت وثيقة عن ما طُبّق وما لم يُطبّق من هذه الوثيقة التي أصبحت بمثابة المصدر الأساسي الذي يُعوّل عليه في المطالبة بحقوق الشعب الكُردي القومية. فقد جاء في البيان:

> تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون.

نقول:

لم توافق الحكومة على جعل اللغة الكردية لغة رسمية في كردستان. على أنّ محافظة السليمانية إستندت الى قانون اللغات المحلية للسنة ١٩٣٢ وبيان آذار وجعلت اللغة الكردية لغة رسمية في المحافظة، كان هناك تباين في وجهات النظر حول تفسير جملة "الى جانب اللغة العربية" حيث يعتقد بعض المسؤولين انها تعني أنْ تكتب كل مراسلة باللغتين العربية والكردية وعلى الصفحة عينها، في حين كان رأينا هو الصيغة المطبقة فعلاً في محافظة السليمانية، أي على الشكل التالي:

١- المراسلة بين الأقضية والنواحي التابعة لها داخل المحافظة تجرى باللغة الكردية.
٢- المراسلة بين الأقضية والمحافظة تكون باللغة الكردية.
٣- المراسلة بين المحافظة ومحافظات المنطقة الشمالية تكون باللغة الكردية عدا التي ترسل صورها الى الوزارات والدوائر والمؤسسات في العاصمة.
٤- المراسلة بين المحافظة والأقضية التي تعطى صورها لوزارات ودوائر العاصمة باللغة العربية.
٥- المراسلة بين المحافظات والوزارات ودوائر العاصمة تكون باللغة العربية.
٦- المراسلة بين الوحدات العسكرية ودوائر الدولة في المحافظة تكون باللغة العربية.
٧- وجوب تحاشي إستعمال العبارات المعقدة وغير الشائع تداولها في الوقت الحاضر وإختصارها بالعبارات المعلومة الواضحة تسهيلاً لتمشية الأمور.

وفي رأينا أنها صيغة مرنة وعملية وقد قدمناها الى حزب البعث العربي الإشتراكي، فأعلمنا ممثلو الحزب انهم شكلوا لجنة لدراسة الموضوع، إلا أنهم لم يطلَعوا علينا برأي حتى إنقطاع العلاقات.

جعل اللغة الكردية لغة التعليم

المرحلة الإبتدائية:

كانت الدراسة بالكردية في محافظتي السليمانية وأربيل قبل بيان ١١ آذار، وبوشر بتطبيق ذلك في محافظة دهوك دون كثير عناء. وفي كركوك هناك حتى الآن (ربيع ١٩٧٤) (٢٠٢) مدرسة تدرس باللغة الكردية من مجموع (٤٧٦) مدرسة في جميع أرجاء المحافظة. ولاتزال هناك إمكانية لفتح أكثر من (١٠٠) مدرسة لتوفر الملاك والإمكانيات. أما في نينوى فهناك (٩٣) مدرسة حتى الآن تدرِّس باللغة الكُردية ولم تكن هناك مشاكل في عقره والشيخان بالنسبة لهذا الموضوع. ولكن المشاكل تركزت في سنجار وناحية زمار بسبب الظروف السياسية. اما في ديالى فقد شملت الدراسة الكردية ٩٠٪ من مدارس خانقين ونواحي قورەتو وميدان. كما فتح بعض المدارس في جلولاء والسعدية ومدرسة واحدة في مندلي. وتعرضت الدراسة الكُردية في بعض هذه

المناطق الى الضغوط أيضاً.

المرحلة الثانوية:

بوشر بتطبيق الدراسة الكُردية للمرحلة الثانوية منذ العام ١٩٧٠-١٩٧١ في محافظتي أربيل والسليمانية وفي ١٨ مدرسة متوسطة وثانوية في محافظة كركوك وخمس مدارس في قضاء خانقين. وتدرس اللغة والأدب الكُردي في جميع الصفوف الثانوية في المناطق المشمولة بالدراسة الكُردية. كما تدرس اللغة الكُردية بصورة مبسطة في بعض الثانويات في عموم العراق.

المرحلة الجامعية:

هناك قسمان، أحدهما في جامعة بغداد والآخر افتتح هذا العام في جامعة السليمانية، كما وان قانون الجامعة الأخير يسمح بتدريس اللغة الكُردية وان الجامعة اتخذت قراراً بتخصيص حصتين للغة والأدب الكُرديين لجميع الطلبة الكُرد وتدريس اللغة الكُردية لغير الكُرد بصورة مبسطة.

ان موضوع تطبيق الدراسة الكُردية يعتبر من المواضيع المنفذة بصورة جيدة من حيث العموم. على انها بقيت تعاني من مشاكل عدة منها مشكلة اللهجات وعدم الرعاية، ومنها مشاكل تنظيمية تتعلق بنظام الدراسة الكُردية الذي سنبحثه فيما بعد. ومنها المشاكل السياسية التي تعانيها المناطق الكُردية بصورة عامة.

وقد اصدر مجلس قيادة الثورة في ١٩٧٢/٤/٦ قراراً يقضي بجعل اللغة الكُردية لغة رسمية في المناطق التي سيحددها المجلس المذكور. ومع أنّ هذا القرار جاء متأخراً، أي بعد مرور سنتين على صدور بيان آذار فإنه يستدعي الكثير من الإجراءات التطبيقية، بل بقي حبراً على ورق.

وجاء في المادة الثانية من البيان:

> ان مشاركة إخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكُرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها كانت ومازالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها، فهي في الوقت الذي تقرّ هذا

المبدأ. تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الكُرد من حرمان في الماضي.

ان موضوع المشاركة في الحكم هو من المواضيع الأساسية في مجال توفير العدالة والمساواة وضمان حقوق الاكراد في مختلف مرافق الدولة.

من المعلوم أنّ الحكومة كانت تضمّ خمسة وزراء كُرد وثلاثة وكلاء وزارات وقد احيطت بأحدهم ظروف أجبرته على تقديم الإستقالة. وأما في مجال المدراء العامين، فالنسبة أقل بكثير، وهناك العديد من الوزارات التي تخلو دوائرها الأساسية من الكُرد مثل وزارات الداخلية والخارجية والنفط والإقتصاد والتربية والإصلاح الزراعي والعمل والشؤون الإجتماعية والنقل والمواصلات. وأما في وزارة الدفاع فهناك قائد فرقة كُردي واحد، ولكنه الوحيد في جميع الدوائر الأساسية في وزارة الدفاع وقيادة الجيش. وأما في مجالس الدولة فيوجد كُردي واحد في مجلس التخطيط من مجموع خمسة عشر عضواً. وأما مجلس التعليم العالي، فلايوجد فيه كُردي واحد عدا ممثلين إثنين من جامعة السليمانية.

ومعلوم أنّ مجمل سياسات الحكم توضع من قبل مجلس قيادة الثورة الذي يمثل حزب البعث فقط، ولم تتخذ أية ترتيبات لضمان مشاركة الكُرد أو الحزب الديمقراطي الكُردستاني في الحكم. ان الكُرد مساهمون بصورة جزئية في الحكم ولكن ليسوا شركاء في الحكم.

وقد نصت الفقرة الثالثة من البيان على:

نظراً للتخلف الذي لحق القومية الكُردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق:

أ- الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكُردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكُردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكُردية.

ب- إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الكُردية الى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم

وإيجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

جـ- الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكُردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة، ولغرض إكمال الصورة ندوّن أدناه أهم فقرات قرار الحقوق الثقافية الصادر في ٩/ ١٠/ ١٩٦٩:

أولاً: إتخاذ الإجراءات اللازمة لإعتماد تغيير جذري وشامل في المديرية العامة للدراسة الكُردية لكي تكون قادرة على النهوض بالمهام التي تنتظرها واستحداث كافة الدوائر اللازمة لتمشية شؤون التربية الكُردية في المستقبل.

ثانياً: ادخال كافة الكتب الكُردية العلمية والأدبية والسياسية المعبّرة عن الطموح الوطني والقومي والتقدمي للشعب الكُردي في كافة المكتبات العامة وكافة مكتبات المدارس.

ثالثاً: تمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم والعمل على مساعدتهم وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص لزيادة قدراتهم وقابلياتهم اللغوية وربط الإتحاد بإتحاد الأدباء العراقيين بعد قيامه.

رابعاً: تأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكُردية.

خامساً: إستحداث مديرية عامة للثقافة الكُردية ترتبط بوزارة الإعلام.

سادساً: إصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكُردية عن المؤسسة العامة للصحافة.

سابعاً: زيادة البرامج الكُردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة تلفزيون خاصة باللغة الكُردية.

ثامناً: تسمى المدارس والدوائر الرسمية في المنطقة الكُردية كافةً بالأسماء الكُردية التاريخية والجغرافية.

علماً بأنه يوجد قرار آخر بتشكيل المجمع العلمي الكُردي.

نقول:

* لم يجر أي تغيير على نظام مديرية الدراسة الكُردية بالرغم من توسع مسؤولياتها عدة أضعاف. وقد سبق أن صودق على نظام للمديرية المذكورة لكن تم سحبه فيما بعد.

  وبناءً على آخر مناقشة حول هذا الموضوع تم تسليم مسودة مشروع الى حزب البعث، فشكّل لجنة حزبية لدراسته ووعد بالمساهمة في حل هذه المشكلة، أي في دفع عجلة الدراسة باللغة الكُردية الى أمام، وبقي الوعد دون تنفيذ.

* أما إدخال الكتب الكُردية الى المكتبات العامة ومكتبات المدارس، فلم يجر على نطاق واسع.

* تم تشكيل اتحاد الأدباء وهو يمارس أعماله.

* لم تُؤسس دار للطباعة والنشر باللغة الكُردية رغم تأكيداتنا الكثيرة وقُدمت لنا عدة وعود لتنفيذ هذه الفقرة، وقد حاولنا ذلك في المنهاج الإستثماري القادم.

* استحدثت المديرية العامة للثقافة الكُردية وهناك خلاف في الرأي حول كونها مختصة بالثقافة والإعلام أو الثقافة وحدها، ولم تتم الموافقة الرسمية على مناهجها ولم يُنط بها إعداد المناهج الخاصة بالقومية الكُردية بعد.

* تصدر صحيفة (هاوكاري) أسبوعياً وتصدر مجلة (بيان) بصورة غير منتظمة.

* البرامج الكُردية في تلفزيون كركوك قليلة، ولم تتخذ أية إجراءات لتأسيس محطة تلفزيون خاصة باللغة الكُردية رغم تأكيداتنا المستمرة وبالرغم من توسع شبكة التلفزيون العراقية.

* سميت المدارس بالأسماء التاريخية والجغرافية والوطنية الكُردية.

* تعتبر الفقرة (ب) من هذا البند والخاصة بإعادة الطلبة الى مدارسهم منفذة.

* جرى توسيع كبير في فتح المدارس وتعيين المعلمين واعداد الأبنية في كُردستان. ولابد من مواكبة هذه المسيرة بغية اللحاق بالقومية العربية في العراق أو على الأقل عدم إتساع الفجوة بين مستويي القوميتين في هذا المجال.

* لم يُقبل الطلبة الكُرد بنسبة عادلة في الكلية العسكرية وكلية الشرطة ولا في البعثات والزمالات، وهي لم تزد عن (١٠٪) في أي من هذه المجالات. وأما في الجامعات فقد اعتمد مبدأ الدرجات فقط ولم يراع التخلف الذي لحق بالقومية الكُردية مما جعل نسبة قبول الكُرد في كليات الطب والهندسة وغيرها ضئيلة، الأمر الذي سيزيد من الفرق بين مستوى القوميتين في هذا المجال الحساس. حيث كانت نسبة قبول الكُرد في بعض هذه الكليات أقل من ٥٪ في العام المنصرم.
* اما المجمع العلمي الكُردي فقد بوشر بإتخاذ الإجراءات لإقامته بعد إعلان بيان ١١ آذار، وهو يمارس أعماله بصورة منتظمة منذ تأسيسه.

ونصت الفقرة الرابعة من البيان على:

> يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كُردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكُردية ماتوفر العدد المطلوب منهم، ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ، قائمّقام، مدير الشرطة، مدير الأمن وما شابه ذلك) ويباشر فوراً بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والإستقرار في المنطقة.

نقول:

يعتبر هذا البند منفّذاً في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، ماعدا مدراء الأمن الذين اعطوا إمكانات واسعة وصلاحيات إستثنائية وأصبح إرتباطهم بالمحافظين شكلياً، فهم يتصرفون وكأنهم وحدهم الذين يمثلون الحكومة المركزية، ويشكلون مراكز قوى تتجمع حولها العناصر المعادية للحزب الديمقراطي الكُردستاني.

أما بالنسبة الى محافظة كركوك – والمناطق الكُردية من نينوى وديالى، فإن الأجهزة الإدارية وجميع الوظائف الهامة محصورة بأيدي غير كُردية بإستثناء إثنين أو ثلاثة من القائمّقامين. وحتى في المناطق الكُردية الصرفة تجري محاولات إسناد الوظائف الى العناصر العميلة من الكُرد. وتستخدم الأجهزة الحكومية في هذه المناطق لتنفيذ سياسة التعريب والتبعيث ومعاداة الحركة القومية الكُردية.

وجاء في الفقرة الخامسة من البيان:

تقرّ الحكومة حق الشعب الكُردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به، وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المشابهة.

نقول:

يعتبر هذا البند منفذاً من حيث أنّ المنظمات الأربع المذكورة اعلاه قد إتخذت صيغها القانونية وهي تمارس أعمالها في مختلف أنحاء كُردستان، إلا أنها تتعرض أسوة بالحزب الديمقراطي الكُردستاني الى المضايقة وتحديد النشاط في المناطق الكُردية التي فيها أقليات قومية غير كُردية.

وجاء في الفقرة السادسة من البيان:

يمدد العمل بالفقرتين (١) و(٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ المؤرخ في ١٩٦٨/٨/٥ حتى صدور هذا البيان، ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكُردية... يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويُستفاد من المدنيين في المنطقة الكُردية ضمن إحتياجاتها.

نقول:

يعتبر هذا البند منفذاً بصورة كاملة.

ومن البنود السرية: إحتساب المدة التي فصلوا فيها لأغراض الترفيع والتقاعد.

وقد احتسبت فعلاً لجميع المشمولين بالبيان.

ونصت الفقرة السابعة من البيان على:

(أ) تشكيل هيئة من ذوي الإختصاص للنهوض بالمنطقة الكُردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك، وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال... الفقرة (ب) إعداد الخطة الإقتصادية بشكل يؤمّن

التطور المتكافيء لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المناطق الكُردية المختلفة. الفقرة (جـ) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين إستشهدوا في ظروف الإقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكُردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية. الفقرة (د) العمل السريع على إغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين. وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة.

تم تشكيل هيئة إعمار الشمال ووضع مبلغ تسعة ملايين دينار تحت تصرفها واختير اسلوب مبسط ومرن لتنفيذ مشاريعها التي إنتشرت في جميع أنحاء كُردستان.

نقول:

ان الهيئة كانت بحاجة الى مبالغ جديدة حيث انها تقدمت بمشاريع الى المنهاج الإستثماري الجديد تزيد كلفتها عن (١٢) مليون دينار، كما وان الهيئة بقيت بحاجة الى خبراء أجانب لإعانتها على القيام بمهامها، وكان يجب أن ننظر الى الهيئة كنواة لمجلس تخطيط خاص بإقليم كُردستان عند إقامة الحكم الذاتي وليس كهيئة مؤقتة. وأما بخصوص الخطة الإقتصادية موضوع البحث، فقد اعدت بشكل جعل حصة كُردستان لاتتعدى أكثر من ٨٪ من مجموع الخطة القومية. وجرى بعض التحسن في السنة الثانية للخطة بعد إزدياد موارد النفط، ولكن مع هذا لم تزد تخصيصات كُردستان عن ١٢٪ من مجموع تخصيصات الخطة. وكنا قد ذكرنا في حينه انه مالم يُعالج هذا الاتجاه في التنمية، فسيصبح التخلف سمة ثابتة وملازمة لكُردستان بالنسبة الى باقي العراق. وفي ذلك مخاطر كبيرة على جميع البلاد بسبب ما تخلقه من تبرم وتذمر، وليس من الصعوبة معالجة ذلك، حيث أنّ كُردستان تزخر بالإمكانات الزراعية والصناعية والسياحية، وهي بحاجة ماسة الى شق طرق وتوسع في الخدمات التعليمية والصحية والبلدية، وبالإمكان إستغلال مبالغ طائلة استغلالاً اقتصادياً ناجحاً يعود بالخير العميم على سائر البلاد في المجالات المذكورة وغيرها. وان تخصيص حصة عادلة تتناسب ونسبة السكان في مناهج التنمية لكُردستان يعتبر من اهم المواضيع.

حتى يتم تطبيق الحكم الذاتي.

وأما الفقرة الخاصة بتقاعد الشهداء، فقد صدر به قانون وانجزت (٤٠٠٠) أربعة آلاف معاملة حتى الآن، وهناك عدة أسباب أدت وتؤدي الى تأخر معاملات تقاعد الشهداء جميعاً. كان علينا متابعة الموضوع بجد وثبات لإنجاز معاملات تقاعدية للشهداء جميعاً. وهناك ملاحظة جديرة بالإهتمام وهي - أنّ العائلة التي تنتهي معاملة تقاعدها تتسلم رواتب جميع الأشهر منذ صدور القانون وحتى إنجاز المعاملة.

* بوشر ببناء (١٢) ألف دار للذين فقدوا دورهم بسبب حوادث الشمال أو لمن أصابته أضرار أخرى. وهذه الدور أفضل بكثير من الدور الريفية التقليدية. وقد رأينا أن يستمر العمل أيضاً في بناء الدور على أساس تخصيصات جديدة في المنهاج الإستثماري الجديد.
* لم تُقدم أية تعويضات أو معونات أخرى الى المتضررين بسبب حوادث الشمال، كما لم تقم الحكومة بأية مشاريع إغاثة في المنطقة، بل بالعكس فقد جمّدت الحكومة مشروع بعثة الأمم المتحدة القاضي بإغاثة المتضررين وتقديم معونات عن طريق وكالات وبرامج التطوير التابعة لها، وإقتراحات متعددة لإعمار كُردستان.

وجاء في الفقرة الثامنة من البيان:

> إعادة سكان القرى العربية والكُردية الى أماكنهم السابقة، أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر إتخاذها مناطق سكنية فستستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون، ويجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك.

* لم يُسمح لسكان أكثر من ثلاث قرى كُردية بالعودة الى قراهم وهي (ياروَلي) و(قەرغەتو) و(قره دره) في كركوك. وحتى ذلك فقد جرى بعد إلحاح شديد.
* لم يُعوض الأهالي عن الأراضي التي اعتبرت محرمة، كما لم يُسمح لسكان تلك القرى ببناء دورهم في أراضيهم الواقعة خارج المنطقة المحرمة، بل العكس تم الإستيلاء على هذه الأراضي وزراعتها بحجة أنها ستتخذ معسكرات في المستقبل. ولم يُسمح لآلاف العوائل من الحي الجمهوري بإعادة بناء دورهم، بل على العكس من ذلك فقد أحيطت المناطق الشرقية من مدينة كركوك بأحياء عربية

صرفة بنتها الحكومة ووزعتها على العرب وخاصة ضباط الصف المتقاعدين. وفي مناطق أخرى يؤتى بالعرب من جديد الى مناطق كردية كما جرى في قرى (مطيق) و(پالاني) و(زند) وغيرها. وقد إتخذت الحكومة أسلوباً آخر في تعريب المنطقة وهو جلب الموظفين وأفراد الشرطة والعمال وغيرهم من العرب الى كركوك وإعطاؤهم الدور ودفاتر النفوس التي تثبت أنهم من مواطني كركوك، وهذا الأسلوب على المدى البعيد أكثر خطورة ودهاءً من غيره من الأساليب التي إتبعت حتى الآن.

وجاء في الفقرة التاسعة من البيان:

الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكُردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنوات القتال المؤسفة.

نقول:

تم تشريع قانون جديد للإصلاح الزراعي تضمن تحديد الحد الأعلى للأراضي التي تُزرع تبغاً بـ(٤٠) دونماً وهو يزيد على الحد الأعلى السابق بعشرة دونمات، وكان السيد البارزاني قد قدّم إقتراحاً بأنْ يكون الحد الأعلى (٣٠) دونماً وليس (٦٠) دونماً كما أُقتُرِح. وساند حزبنا بإستمرار تنفيذ القانون المذكور الذي كان سيساهم مساهمة فعالة في تغيير العلاقات الإقتصادية والإجتماعية في الريف الكُردي لصالح الجماهير. على أنّ الحكومة استخدمت الإصلاح الزراعي في المناطق المختلفة كوسيلة للضغط على أنصار حزبنا وللتبعيث والتعريب.

كما وان المحافظات الكُردية لم تُزود بالإمكانات الكافية لإحتشاث تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي.

وجاء في الفقرة العاشرة من البيان:

جرى الإتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي:

أ- يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيستين هما القومية العربية والقومية الكُردية، ويقرّ هذا الدستور حقوق الشعب الكُردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب- إضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور: "تكون اللغة الكُردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكُردية".

جـ- تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

نقول:

نُفذت الفقرتان (أ) و(ب)، ومن الطبيعي لايمكن تنفيذ الفقرة (ج) إلاّ بعد تشريع الدستور الدائم.

وجاء في الفقرات التالية من البيان بحسب أرقامها المدرجة:

(١١) إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة الى الحكومة، ويكون ذلك مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية من الإتفاق.

* سُلمت وجبة من الأسلحة الثقيلة وجهاز إذاعة الى الحكومة. وقبل بلوغ تنفيذ المراحل النهائية من الإتفاق.

(١٢) يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كُردياً.

* من المعلوم أن هذا البند لم يُنفذ.

(١٣) يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع هذا البيان.

* لم يجر تعديل قانون المحافظات، بل بالعكس كان هناك تجاوزات مستمرة على القانون المذكور خاصة من قبل أجهزة الأمن والسلطات المركزية.

(١٤) إتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كُردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي سوف تُجرى.

وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكُردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي.

والى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكُردية عن طريق إجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية، وحيث أنّ الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية

العراقية، فإن إستغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من إختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

- من ضمن البنود السرية أن يجري الإحصاء ضمن عام واحد بعد إعلان البيان وأن يُنفذ الحكم الذاتي كاملاً بعد أربع سنوات من ١١ آذار ١٩٧٠.

* لم يجر الإحصاء ولو كان قد جرى إحصاء نزيه في التاريخ الذي حدد له في حينه وفي ذلك المد الجماهيري، لكانت الأغلبية الكُردية مؤكدة وواضحة في كل من كركوك وخانقين وسنجار وزمار. ومعلوم أنّ الاحصاء قد أُجِّلَ بناءً على طلب الحكومة. وعمليات التعريب والتبعيث مستمرة منذ ذلك الحين وبشتى الوسائل، وإن هذه حرب غير معلنة على الشعب الكُردي. ما من شك في أنّ تحديد المنطقة الكُردية كان سيساهم في حل الكثير من المشاكل بين الجانبين... وكلما إبتعد أمد تحديد المنطقة الكُردية كلما إبتعد الحكم الذاتي الذي هو جوهر إتفاقية ١١ آذار عن المنال.

(١٥) يساهم الشعب الكُردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق.

* ان السلطة التشريعية القائمة هي مجلس قيادة الثورة الذي لايساهم الكُرد فيه، وهذا يعني حرمان القومية الكُردية من أهم ركن من أركان المساهمة في الحكم.

ولم تتخذ الترتيبات اللازمة لإقامة المجلس الوطني الذي من المفروض أنْ يساهم فيه الكُرد بنسبة السكان وكان من المهم أنْ يُؤلَّف هذا المجلس بسرعة ولايقل أهمية عن ذلك إعطائه صلاحيات تشريعية كاملة.

هذا هو مسح شامل لما نفذ ولم يُنفذ من بيان الحادي عشر من آذار طوال السنوات الأربع التي حُددت له. وقد إرتأينا بالمناسبة وخدمة "للباحثين أن نضمّ الى مجلّد الوثائق من كتابنا هذا مجموعة من الوثائق المتعلقة بالموضوع[٢].

***

٢- يُراجع نصوص الوثائق التاريخية في الملحق رقم (٤٨): قسم الملاحق: (١) بيان الحادي عشر من آذار. (٢) قانون الحكم الذاتي الذي شرعته الحكومة مع ملاحظات قيادة الثورة وإعتراضها على بعض النصوص. (٣) مسودة لمشروع القانون الأساسي لولاية كُردستان الجنوبية الأوتونومية الذي قام بصياغته لفيف من قانونيينا وأعضاء القيادة.

بعد نشوب القتال في ربيع ١٩٧٤ شنّ النظام هجوماً شرساً على كلّ المكتسبات التي تحققت للشعب الكردي، فبادر الى إلغاء وزارة شؤون الشمال التي كانت من مكتسبات شعبنا منذ بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦، وقام بتفكيك مديرياتها العامة، وتولى البعثيون وعملاؤهم إدارة المحافظات الكردية، وحوربت الدراسة الكردية وأُلغيت في كافة المناطق خارج محافظتي أربيل والسليمانيه، وهنا ايضاً قُلّصت وشُوّهت، وأغلقت الصحف والمجلات والمراكز الثقافية الكردية الرسمية والأهلية، كما أُبعد الكُردُ الوطنيون من الوظائف الحكومية.